

عن المعهد:

يُعدّ معهد الدوحة الدولي للأسرة معهداً عالمياً معنياً بوضع السياسات وتنظيم فعاليات التوعية الداعمة للقاعدة المعرفية بشأن الأسرة العربية وتعزيز السياسات القائمة على الأدلة. وقد قامت صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر - رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع - بتأسيس المعهد في عام 2006، ويسهم المعهد بدور حيوي في جهود مؤسسة قطر الرامية إلى بناء مجتمعات تنعم بالصحة وتتمتع بأرقى مستويات التعليم وقوامها الأسر المتماسكة والمتلاحمة في دولة قطر والمنطقة بأسرها.

وتعتمد مهمة معهد الدوحة الدولي للأسرة على التأكيدات الواردة في إعلان الدوحة لعام 2004، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، الذي شدد على التزام المجتمع الدولي بدعم الأسرة بوصفها نواة المجتمع واللبنة الأساسية في بنائه. ويشجع إعلان الدوحة الحكومات، والمؤسسات الدولية، وأعضاء المجتمع المدني، على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز ودعم الأسرة.

وتتمثل رؤيتنا في أن نصبح رواداً في المعرفة العالمية حول المشكلات التي تواجه الأسرة العربية من خلال البحوث والسياسات والتواصل. ونسعى لتحقيق هذه الرؤية من خلال رسالتنا المتمثلة في دعم الأهداف المحددة في إعلان الدوحة بشأن الأسرة الصادر في عام 2004 من خلال:

- المشاركة في إثراء القاعدة المعرفية العالمية الخاصة بالقضايا التي تواجه الأسرة العربية حالياً من خلال تطوير ونشر البحوث ذات الجودة العالية ؛
 - تشجيع التبادل المعرفي حول القضايا المتعلقة بالأسرة عبر شبكة دولية متعددة التخصصات تضم مجموعة من الباحثين وصناع السياسات ومقدمي الخدمات؛
 - وضع القضايا الأسرية على قائمة أولويات صناع السياسات عبر تبني هذه القضايا والتعريف بها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
 - وإنشاء شبكة دولية من الخبراء الإقليميين.
-

اهتمام المعهد بقضايا حقوق الطفل:

وإيماناً منا في المعهد بأن رفاه الطفل يرتكز في جزء كبير منه على البيئة الأسرية الحاضنة للطفل، فكانت موضوعات حقوق الطفل ورفاهه والتربية الوالدية وسياسات التوازن بين العمل والأسرة حاضرة على أجندة المعهد بشكل قوي في العديد من البرامج والمشروعات، والتي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر؛

- تنظيم المعهد لمؤتمره السنوي عام 2018 حول "التربية الوالدية ورفاه الطفل والتنمية"
- إنتاج المعهد لتقارير بحثية حول:
 - "التوازن بين العمل والأسرة في قطر: التحديات والتجارب والآثار المترتبة على الأسرة في قطر"
 - "رفاه الأسر المتعايشة مع اضطراب طيف التوحد في قطر"
 - "رفاه الطفل في دول الخليج العربي"
 - "برامج الوالدية في العالم العربي"
 - "دعم الأسر والأطفال في المستشفيات: السياسات والمقاربات العملية للرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال"
- تنظيم المعهد "ندوة السياسات الأسرية: رفاه الطفل في دولة قطر" بالتعاون مع اليونيسيف ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، أكتوبر 2019.
- وقد أفردت منحة أسرة البحثية لهذا العام موضوع التربية الوالدية وممارساتها ورفاه الطفل كأحد المحاور الأربعة المكونة للمنحة.
- وكذلك سيعقد المعهد فاعلية مقبلة حول الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

شراكة المعهد السابقة مع مؤتمر لدهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)

في 29-30 مارس/ آذار 2016 ، شارك ممثلو الحكومة، والقضاة، والمجتمع المدني، والخبراء في حقوق الطفل والأكاديميين من كندا، وألمانيا، والكويت، وعمان، وباكستان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة، والأمين العام لمؤتمر لدهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، ونائب رئيس مجلس إدارة لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة من البحرين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف UNICEF) في الندوة الإقليمية الخليجية الأولى حول "حماية مصالح الطفل الفضلى في النزاعات الأسرية عبر الحدود" والذي عقد بالدوحة، قطر.

وشارك في الاستضافة كندا ومعهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)، بدعم من وزارة العدل، ودولة قطر والمكتب الدائم لمؤتمر لدهاي. وكان الهدف من الندوة هو تعزيز الحوار والمشاركة بين مسؤولي الحكومات الإقليمية، والقضاة، والخبراء المستقلين وغيرهم من المساهمين بشأن النزاعات الأسرية الناشئة عبر الحدود والمتعلقة بالأطفال.

واسترشادا بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كانت الندوة تهدف إلى: استجلاء وجهات النظر الإقليمية بشأن حقوق الطفل في إطار النزاعات الأسرية عبر الحدود، خاصة عندما ينجم عنها نقل الطفل بشكل غير مشروع عبر الحدود الدولية؛ وتقديم معلومات حول اتفاقيات حماية الطفل ذات الصلة والتي تم الإقرار بها تحت رعاية مؤتمر لدهاي؛ ودراسة آليات فض المنازعات، بما في ذلك الوساطة الأسرية، في المنطقة والمتاحة للتعامل مع النزاعات الأسرية عبر الحدود؛ وتعزيز التعاون القانوني الدولي في البحث عن حلول في إطار المصالح الفضلى للطفل لحل تلك القضايا المعقدة.

وقد أفرزت الندوة بعض التوصيات الهامة والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- إدراك الحاجة المستمرة للحوار والتعاون فيما بين المساهمين بشأن النزاعات الأسرية التي تتضمن أطفال.
- تشجيع اشتراك منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي في المزيد من الدراسة للنزاعات الأسرية عبر الحدود والتي تمس الأطفال بمنظور الإفادة بالتطورات الإقليمية والعالمية في تناول تلك الموضوعات.
- تشجيع تبادل الخبرات، وكذلك إجراء المزيد من البحث والتدريب حول الأمور القضائية المتعلقة بالنزاعات الأسرية عبر الحدود التي تمس الأطفال.
- إدراك أهمية تعزيز القدرات الخاصة بتقديم خدمات استشارية أسرية وإتاحة مراكز لحل النزاعات الأسرية عبر الحدود التي تمس الأطفال بشكل ودي، وتحديدًا فيما يتعلق بزيادة الوعي وتقنين أوضاعهم داخل الأنظمة القانونية الوطنية.
- التفكير في صياغة قانون نمونجي بشأن حماية الأطفال في حالات نقل الأطفال إلى الخارج بشكل غير مشروع وعدم إعادتهم، بناء على أهداف ومبادئ اتفاقية لدهاي لعام 1980، عن طريق استغلال آلية القانون النمونجي لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.
- تشجيع الدول على إدراج دورة في القانون الدولي الخاص تتضمن معلومات محددة عن اتفاقيات لدهاي، داخل منهج كليات القانون في المنطقة العربية.
- إدراك أهمية إعداد قاعدة بيانات إقليمية تضم سوابق الأحكام القضائية المتعلقة بالنزاعات الأسرية عبر الحدود التي تمس الأطفال.
- تشجيع المراجعة الدورية لتشريعات الخاصة بالأسرة مع وضع في الاعتبار السياق الديموغرافي والقانوني لكل دولة.